عرض كتاب

مستقبل الرأسمالية
كيف ستحدد القوى الاقتصادية فى الوقت الحاضر عالم الغد

تأليف : Lester Thurow
الناشر : William Marrow
تاريخ ومكان النشر : New York 1996
عرض : عبد الوهاب الأمين *

يعتبر ثارو ، أستاذ الاقتصاد والعميد السابق لمدرسة سلون للإدارة فى معهد ماسانجوست التقنى (MIT) من الاقتصاديين البارزين الذين اكتسبوا شهرة عالمية بعد نشر العديد من الكتب المهمه التى أثارت اهتمام الكثير من المعنيين بالقضايا الاقتصادية العالمية ، ومن أبرزها كتابه الذى صدر فى سنة ١٩٩٢ وترجم إلى العربية فى سنة ١٩٩٥ بعنوان " الصراع على القمه : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين اليابان وأوروبا وأمريكا وقام بمراجعته للقارىء العربى د. محيا زيتون فى العدد السادس ، خريف ١٩٩٦، مجلة بحوث اقتصادية عربية

أما الكتاب الحالى ، فيمثل امتدادا لبعض الأفكار التى طرحها الكاتب فى كتابه السابق ، إلا أنه يحاول فى هذا الكتاب الإجابه على الأسباب التى أدت إلى تغيير طبيعة الرأسمالية خلال العقدين الأخيرين والتنبؤ بمستقبلها بعد أن استطاعت التخلص من منافسيها : الفاشية والاشتراكية والشيوعية .

* أستاذ الاقتصاد ، جامعة دايرش التكنولوجية – تورنتو ، كندا .

يبدأ ثارو تحليله للاقتصاد العالمى من خلال التعرف على اتجاهات معدلات النمو الاقتصادى التى شهدت انخفاضاً مستمراً منذ عقد الستينيات حيث انخفضت من ٥ بالمئه سنوياً ، بعد تصحيح أثر التضخم ، إلى ٣,٦ بالمئه سنوياً فى عقد السبعينات وإلى ٢,٨ بالمئه سنوياً فى عقد الثمانينات وإلى ٢ بالمئه سنوياً خلال النصف الأول من عقد التسعينات ، ويشير الكاتب بأن الرأسمالية قد فقدت ٦٠ بالمئه من قوتها الدامغة خلال مدة عقدين من الزمن . وازدادت خلال هذه الفترة حدة التفاوت فى توزيع الدخل وانخفضت الأجور الحقيقية للعمال بنسبة حوالى ١ بالمئه سنوياً . ويتوقع الكاتب انخفاضها فى نهاية عقد التسعينات إلى ما كانت عليه قبل خمسين سنه ، بالرغم من ارتفاع معدل الدخل الفردى إلى أكثر من الضعف خلال هذه الفترة . ويعتقد الكاتب بأن حالة الرفاه الاجتماعى فى أوربا تتعرض هى الأخرى إلى التراجع .

ولتفسير هذه الظاهره يستخدم ثارو بعض المفاهيم الچيولوچيه والبايولوچيه . حيث يعتقد بأن هناك خمس قوى اقتصادية تتحرك تحت سطح الاقتصاد العالمى وهى :

أولاً : نهاية الشيوعيه ، **ثانياً** ، التحول التقنى نحو الصناعات الإلكترونيه التى تعتمد على القدرات العقلية للإنسان ، **ثالثا** ، التحولات الديموغرافيه التى لم يشهدها العالم سابقاً ، رابعاً،العوله الاقتصادية . **أخيراً** ظهور عهد لا تنفرد فيه قوة اقتصادية وسياسية أو عسكرية على المسرح العالمى ، ويعتقد الكاتب بأن الحركة الخفيه لهذه القوى هى التى تفسر حدوث الزلازل والبراكين الاقتصادية مثل النكبه الاقتصاديه التى شهدتها المكسيك فى صيف سنة ١٩٩٤ ، والتقلص المستمر فى حجم عمليات الشركات الكبيره فى جميع البلدان المتقدمه .

ويعتقد الكاتب بأن العالم يشهد فى الوقت الحاضر فترة من الاختلال فى التوزان بسبب الحركة الآنيه للقوى الاقتصاديه التى أشرنا إليها ، حيث

يؤدى كل من التقدم التقنى والتحول الأيديولوچى إلى تحريك النظام الاقتصادى نحو اتجاهات جديده تؤدى بدورها إلى ظهور لعبة اقتصادية جديده وقوانين جديده تتطلب استراتيجيات جديده للتعامل معها . ويؤكد الكاتب بأن المجتمعات ستزدهر عندما تكون التقنية والإيديولوچية منسجمتين أو متناغمتين . فمثلا لم يكن بمقدور الرأسماليه (الإيديولوجيه) أن تحل محل الإقطاع لولا اختراع القوة البخاريه(التقنيه) بينما ستفشل المجتمعات فى تحقيق الازدهار المنشود إذا كانت التقنيه والإيديولوجيه غير منسجمتين ،فمثلاً استطاعت الصين اختراع العديد من التقنيات ، إلا أن أيديولوچيتها (التى اعتمدت على تعاليم كونفيوشوس) قد أخفقت فى تحقيق الثورة الصناعية . لذلك يعتقد الكاتب بأن مستقبل الاقتصاد العالمى ستحكمة مجموعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية التى ستمارس عليه ضغوطاً هائلة والتى قد تؤدى إلى حدوث انفجارات يصعب التحكم فى تأثيراتها إذا ما فشلنا فى التعامل معها . وتأتى فى مقدمة هذه القوى ، التى يشبهها الكاتب بالتصدعات فى القشره الأرضيه ، اليابان وبلدان جنوب شرق آسيا ، التعصب الدينى ، حركات الانفصال العرقى ، التنافر السياسى بين الرأسمالية والديمقراطية . ويعتقد ثارو بأنه بالنظر لعدم وجود أنظمة منافسة للرأسمالية ، فإنها سوف لاتختفى بصورة مفاجئة كما حدث بالنسبة للشيوعية ، إلا أنه يتنبأ بحدوث كساد اقتصادى سيؤدى إلي ظهور إيديولوچية جديدة تتحدى الرأسمالية .

ونأتى الآن لتوضيح تأثيرات القوى الاقتصاديه الخمس التى أشرنا إليها فى تحديد مستقبل الاقتصاد العالمى وهى :

أولاً . نهاية الشيوعية

لقد أدت نهاية الشيوعيه ، وخاصة تفكك بلدان الاتحاد السوفيتى إلى حدوث تأثيرات اقتصادية وسياسية هائلة على المسرح العالمى . فعلى

الصعيد الاقتصادى ، أدى انهيار الاتحاد السوفيتى وتبنى الإصلاحات الاقتصاديه فى الصين إلى توسيع الرقعه الجغرافيه للرأسماليه وزيادة عرض الموارد الطبيعيه تحت مظلتها .إلا أن السياسه الاقتصاديه للصين قد خلقت تحديات جديده أمام الرأسماليه . كما أن النجاح الباهر الذى حققته البلدان الحديثة التصنيع وهى هونج كونج ، سنغافوره ، تايوان وكوريا الجنوبية التى تعتمد اقتصاداتها على قطاع التصدير قد أدى إلى حدوث ثوره فكرية فى بلدان العالم الثالث التى كانت تعتقد سابقاً بأن التنمية يمكن أن تتحقق عن طريق استراتيجية إحلال الواردات وتبنى التوجهات الاشتراكيه فى إدارة الاقتصاد القومى . وبدأنا نشاهد عدداً متزايداً من البلدان مثل المكسيك ، أندونسيا وماليزيا التى أخذت تتخلى عن أيديولوجياتها السابقه وتدخل لعبة الصناعات التصديرية . ويعتقد الكاتب بأن الكثير من بلدان العالم الثالث سيركب هذه الموجه فى السنوات القادمه وسيؤدى هذا إلى حدوث المزيد من عدم الاستقرار وربما الفوضى فى محاولاتها للحصول على حصة أكبر لتصريف منتجاتها الصناعية فى الأسواق العالميه . وستضطر البلدان الصغيره إلى الانضمام فى تجمعات اقتصادية إقليمية مثل السوق الأوروبيه المشتركه أو اتفاقية التجارة الحره بشمال أمريكا . أى بعبارة أخرى ، يعتقد الكاتب بأن الاعتبارات الاقتصادية ستدفع العديد من البلدان نحو الاندماج الاقتصادى .

ثانياً: التحول التقنى : ظهور الصناعات الإلكترونيه

يعتقد الكاتب بأن الاقتصاد العالمى كان يعتمد فى مطلع القرن الحالى على الموارد الطبيعيه وخاصة وفرة رأس المال والعمل ، إلا إنه قد شهد منذ عقد التسعينات ظهور الصناعات الإلكترونية وثورة الاتصالات وزيادة دور الإنسان الآلى فى الصناعه . وتستخدم هذه الصناعات نسبة قليله من الموارد الطبيعية ، كما قلت أهمية العمل فى العمليات الإنتاجيه ، هذا

بالإضافه إلى إمكانية استخدام العمل الرخيص من مناطق أخرى فى العالم . فالمهارات والقدرات العقلية قد أصبحت العنصر الأساسى للنشاط الاقتصادى والمصدر الوحيد للميزه التنافسيه القابله للاستمرار فى الأجل الطويل . فالبلدان التى ترغب بخلق مثل هذه الصناعات التى توفر لمواطنيها مستويات أجور مرتفعه ، وبالتالى مستويات معيشه مرتفعه ، لا بد لها أن تقوم باستثمارات هائله فى مجال التعليم والبحث والتطوير . ولم تعد البلدان التى تعتمد على وفرة الموارد الطبيعيه قادرة على تحقيق الثروة وتحسين مستوى معيشة شعوبها من خلال هذه الموارد فقط .

ثالثاً: التحولات الديموغرافيه

يعتقد ثارو بأنه ليس باستطاعة أى بلد الانضمام إلى نادى البلدان المتقدمه مالم ينجح بتخفيض نسبة نمو السكان إلى أقل من ١ بالمئه سنوياً ، لذلك ، فإن بلدان العالم الثالث التى مازالت عاجزة عن تخفيض معدلات نمو سكانها ستستمر فى معاناتها الاقتصادية . وسيترتب على ذلك زيادة الفجوة الهائلة فى الدخل ليس بالنسبة لهذه البلدان والبلدان المتقدمة فحسب ، بل كذلك بين بلدان العالم الثالث التى استطاعت السيطرة على نمو سكانها وتلك التى أخفقت فى هذا المسعى .

ويضيف الكاتب بأن زيادة معدل العمر فى البلدان المتقدمه قد خلق طلباً متزايداً على الخدمات الاجتماعيه وبخاصة الرعاية الصحيه . كما ازداد اعتماد كبار السن على الدوله للحصول على مستحقاتهم التقاعدية ، كما أصبحوا يشكلون قوة سياسية يحسب لها حساب فى الانتخابات العامه والمحليه، بعد عزوف نسبة متزايده من الشباب عن المشاركة فى هذه الانتخابات بسبب شعورهم بالإحباط نتيجة لفشل الحكومات فى معالجة مشكلة البطاله . ويعتقد الكاتب بأن الإنفاق الحكومى فى مجال الرعاية

الصحية لكبار السن قد غير من طبيعةالنظام فى الولايات المتحدة ، حيث قلص الإنفاق الحكومى فى مجال البنيه التحتية وبخاصة الاستثمار فى التعليم والبحث والتطوير . وكان من نتائج ذلك ارتفاع نسبة الفقر بين الأطفال دون سن الثامنه عشر ، بينما تعتبر هذه الفئه أولى بالرعايه إذا كان للاقتصاد الأمريكى أن يحقق تقدماً ملحوظاً فى المستقبل .

رابعاً: العولمه الاقتصاديه

يعتقد الكاتب بأن الطبقه الرأسماليه تحقق الأرباح من خلال عملية نقل الخدمات والسلع من المناطق المنخفضة إلى المناطق مرتفعة الأسعار ، وكذلك نقل عمليات إنتاج السلع من المناطق المرتفعة إلى المناطق منخفضة الأسعار . أى بعبارة أخرى ، تؤدى عملية تعظيم الأرباح إلى ما يطلق عليه بلغة الاقتصاد بعملية تعادل أسعار عوامل الإنتاج . ويؤدى تطور الاقتصاد العالمى إلى زيادة صادرات بلدان العالم الثالث من السلع ذات الكثافة العالية للعمل .

خامساً . العالم متعدد الاقطاب وغياب القوة المهيمنه عن المسرح العالمى

اتسمت الفترة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية بهيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد الرأسمالى وكذلك هيمنة الاتحاد السوفيتى على الاقتصاد الشيوعى . إلا أن الخوف من توسع الشيوعيه العالمية ، والاعتماد على المساعدات الاقتصادية الأمريكية قد أجبر العديد من البلدان للانضمام إلى المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة ، التى أصبحت بمثابة القوى المحركة للعجلة الاقتصادية العالمية ، حيث كان الاقتصاد الأمريكى يمثل أكثر من ٥٠ بالمئه من الناتج العالمى فى أواخر عقد الستينيات ، بينما انخفض فى الوقت الحاضر إلى أقل من ٢٥ بالمئه من الناتج العالمى . لذلك لا مفر من تراجع الزعامة الأمريكيه للاقتصاد العالمى .

كذلك ، فإن انتهاء الحرب البارده جعل من الصعب المحافظة على التفوق العسكرى الأمريكى ، كما أن انخفاض قيمة الدولار ، بسبب استمرار العجز الهائل فى الميزان التجارى الأمريكى قد جعل الإبقاء على الوجود العسكرى الأمريكى فى الخارج عملية مكلفة جداً . لذلك ، أصبحت الولايات المتحدة أقل قدره ورغبة للعب الدور القيادى فى العالم ، وستتراجع فى النهاية نحو التركيز على شؤونها المحليه . ولا يوجد أى بلد فى الوقت الحاضر يستطيع أو يرغب فى ممارسة هذا الدور القيادى فى العالم .

يعتقد الكاتب بأن أوروبا الموحدة ، ربما تستطيع تولى هذا الدور ، إلا أنه يستبعد ذلك لأنها ستركز اهتماماتها على حل المشكلات الناجمة عن توحيد بلدانها ، هذا بالإضافة إلى أن المشكلات العسكرية المتاخمة لحدودها ، مثل البوسنة ، ستبعدها عن أى اهتمام بالمشكلات العسكرية فى البلدان الأخرى كالتسلح النووى فى كوريا الشماليه . أما بالنسبه لليابان ، التى تعتبر ثانى أكبر قوه اقتصادية فى العالم فى الوقت الحاضر ، فليس لها القدرة العسكريه ولا الاهتمام السياسى بالشئون العالمية لكى تشغل نفسها بمشكلة البوسنه أو الحروب الأهلية فى أفريقيا أوحتى بالنسبة لمشكلات البلدان المجاورة لها مثل كوريا الشمالية . ويعتقد الكاتب بأن الشيوعية تعتبر إيديولوچية قوية من حيث قدرتها على توحيد مناصريها بعكس الرأسمالية أو الديمقراطية ، حيث تتسم بالفردية . وقد استطاع الاقتصاد العالمى الرأسمالى الصمود خلال نصف القرن الماضى بسبب الخوف من انتشار الشيوعية وكانت النتيجة بروز الدور القيادى للولايات المتحدة أما فى الوقت الحاضر فلا يوجد هناك أى تهديد أو إيديولوچية أو قوة قادرة على قيادة النظام الاقتصادى العالمى . وبرزت نتيجة لهذه التطورات ظاهرة التماثل أو التعادل فى القوة الاقتصادية العالمية ، وغياب قيادة سياسية على المستوى العالمى .

ويعتقد ثارو بأنه لو تأخر صدام حسين لعدة سنوات وقام بغزو الكويت

الآن فإن من المستبعد أن تستطيع أى قوة فى العالم أن تتحداه ، حيث إن انهيار الاتحاد السوفيتى قد قلل من اهتمام أمريكا بنفط الخليج ، كما أن الوضع فى البوسنة قد أوجد حالة تتطلب الاهتمام من جانب الولايات المتحدة . لذلك ، فإن المعلقين السياسيين سيشنون حملة اعلامية قوية ضد التدخل العسكرى فى مكانين فى آن واحد .

ويضيف الكاتب بأن فشل الرئيس بوش فى الانتخابات فى سنة ١٩٩٢ هو خير دليل على تحول اهتمام الناخب الأمريكى نحو القضايا المحلية بدلاً من القضايا الدولية .

بالإضافة إلى الأسباب أو القوى الاقتصادية الخمس المسئولة عن حدوث ما يسميه الكاتب بالزلازل الاقتصادية فى العالم فإنه يعتقد بأن مستقبل الرأسمالية سيعتمد أيضاً على مدى حدة التصدعات الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تحدثها العوامل التالية على الاقتصاد العالمى :

أولاً : الفائض فى الميزان التجارى اليابانى

استمرت اليابان فى تحقيق فوائض تجارية مع الولايات المتحدة طيلة العقدين الماضيين ، حيث بلغ الفائض فى الميزان التجارى حوالى (٦٦) مليار دولار فى سنة ١٩٩٤ . و يمكن للولايات المتحدة تمويل العجز الكبير فى ميزانها التجارى مع اليابان إذا استطاعت تحقيق فوا ئض تجارية مع بلدان أخرى تتمتع بفوائض تجارية مع اليابان بحيث تتمكن من تمويل العجز التجارى مع الولايات المتحدة . إلا أن المشكلة هى أن بلدان جنوب شرق آسيا كلها تعانى من وجود عجز تجارى مع اليابان وتحاول تمويل هذا العجز من خلال تحقيق فائض تجارى مع الولايات المتحدة . ويعتقد الكاتب بأنه بالرغم من المحاولات المتكررة من جانب الولايات المتحدة للضغط على اليابان لتقليل الفائض التجارى معها إلا أن جميع تلك المحاولات لم تؤد إلى نتائج ملموسة . لذلك ، يحذر الكاتب بأنه ليس باستطاعة أى بلد مهما كان كبيراً أن يستمر

بتحقيق عجز فى ميزانه التجارى ، حيث لابد فى النهاية أن يتحمل ردود فعل الأسواق المالية العالمية كما حدث بالنسبة للمكسيك ، وأن الزلزال آت لا محالة ، ولكن السؤال هو متى وفيما إذا كان سيحدث على شكل هزه كبيرة أو كسلسلة من الهزات الصغيرة التى تسبب أضراراً بصورة أقل خطورة . ويعتقد الكاتب بأن الاقتصاد اليابانى قد توسع بصورة كبيرة ولم يعد بمقدوره الاعتماد على قطاع التصدير ، بل لا بد أن يتحول نحو تشجيع الاستيراد .

ثانياً البراكين الاجتماعية : التعصب الدينى والحركات الانفصالية العرقية

يعتقد ثارو بأن التعصب الدينى هو بمثابة بركان فى حالة الغليان وأن هذه الظاهرة آخذة بالازدياد فى جميع أنحاء العالم وذلك بسبب حالة الإحباط التى تعانى منها الجماعات الدينية نتيجة لأنماط الحياة الجديدة التى أثارت اهتمام وسائل الإعلام وأدت إلى ردود فعل مضادة من قبل هذه الجماعات من أجل الدفاع عن القيم الاجتماعية التقليدية أو لتحقيق أهداف سياسية . ويعتقد زعماء هذه الجماعات الدينية بأن من حقهم الدينى فرض إرادتهم على الآخرين لإجبارهم على تعديل سلوكهم فى الحياة.

أما فيما يتعلق بالحركات الانفصالية العرقية فإنها أيضاً ظاهرة تنشأ فى فترات عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى وعندما تكون السلطة المركزية غير متعاطفة مع آمال وطموحات الأقليات العرقية فالمجتمعات تبقى متماسكة طالما كان هناك تهديد خارجى أو تحديات قوية للأنظمة السياسية من الداخل ، ولا تسلم من هذه الظاهرة حتى المجتمعات المتقدمة ففى كندا مثلاً ، مازالت مقاطعة كوبيك التى تتكلم الفرنسية تطالب بالانفصال عن كندا كما تطالب الأقليات العرقية فى الولايات المتحدة بامتيازات ومعاملة تفضيلية من أجل توفير الفرص لها لتحسين ظروفها الاقتصادية . ويعتقد الكاتب بأن غياب إيديولوچية مهيمنة سيؤدى إلى حالة مواجهة سواء من

الداخل أو مع البلدان المجاورة .

ثالثاً: الديموقراطية والسوق

يعتقد ثارو بأن الديموقراطية تتسم بالتنافر مع الرأسمالية عندما يتعلق الأمر بتوزيع السلطة السياسية ، حيث يعتقد البعض بأن من حق كل شخص أن يدلى بصوته بينما يعتقد البعض الآخر أن من حق الأصلح اقتصادياً إجبار الضعفاء على ترك السوق . ويؤكد الكاتب بأن الرأسمالية كانت متناغمة مع العبودية فى الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية ، حيث خلقت تفاوتا كبيراً فى توزيع الدخل والثروة ، بينما يؤكد دعاة الديموقراطية بأهمية المساواة السياسية وتكافؤ الفرص الاقتصادية لذلك . فإن الصراع الإيديولوچى بين تحقيق العدالة والمساواة وبين واقع الرأسمالية فى القرن العشرين قد دفع الدولة إلى تمويل برامج الرعاية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل وفرض التعليم الإلزامى فى المرحلتين الابتدائية والثانوية لتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء . ويعتقد الكاتب بأن الحكومة وليس السوق هى التى استطاعت خلق الطبقة المتوسطة فى المجتمع ويضيف بأن السياسين المحافظين من أمثال بسمارك و شرشل وروزفيلت قد تبنوا سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك لإنقاذ وليس لتدمير الرأسمالية من خلال توفير الحماية للطبقة المتوسطة فى مجتمعاتهم . ويؤكد الكاتب بأن تقليص منافع الطبقة المتوسطة سيؤدى فى النهاية إلى تراجع رغبة أفراد هذه الطبقة فى حماية الرأسمالية سياسياً . وقد أسهمت إجراءات الشركات الكبيرة فى تقليص أعمالها والاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال فى اضمحلال شعور الولاء للرأسمالية . ويعتقد الكاتب بأن قدرة الرأسمالية على تحدى سلطة نقابات العمال قد ازدادت بعد زوال تهديد الاشتراكية أو الشيوعية التى كانت تشكل تهديداً خارجياً أو تقوم بثورة داخلية . ومع ذلك يعتقد الكاتب

بأن نجاح الرأسمالية فى مواجهة التحديات المحتملة سيعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتها على التكيف مع الضغوط الجديدة . ويضيف بأن الركود وليس الانهيار الاقتصادى هو الخطر الذى يهدد الرأسمالية .

وأخيراً نعتقد بأن الكاتب قد أجاد فى تحليله للقوى الاقتصادية والاجتماعية التى ستشكل تحدياً كبيراً للنظام الرأسمالى العالمى ويبدو لى بأن منهجية الكاتب فى التحليل تمثل مزيجاً ذكياً لدور العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية فى صياغة شكل النظام الاقتصادى الجديد الذى يعتقد بأنه قادم لا محاله . ويذكرنى أسلوب الكاتب الشيق بأسلوب الاقتصادى المعروف چون كينيث كالبريث فى كتابه الجديد الذى صدر حديثاً بعنوان « المجتمع السليم : البرنامج الانسانى » الذى أرجو أن تتاح لى الفرصة قريباً لعرضه للقارئ العربى .